

الحماية التجارية تعرقل جهود مكافحة كورونا

20 دولة قيدت تصدير المعدات الطبية

حذر اقتصاديون من خطر تزايد القيود التجارية والمشاعر الحمائية المناهضة للعملة في ظل تفشي فايروس كورونا. وأكدوا أنها يمكن أن تعيق الجهود العالمية لمكافحة الوباء.

واشنطن - أظهر تقرير حديث لمنظمة مرصد التجارة العالمية، وهي مبادرة لرصد السياسات التجارية، أن أكثر من 20 دولة اتخذت خطوات لحظر أو تقييد تصدير المعدات الطبية والأدوية، مما يشير إلى تزايد الحمائية في جميع أنحاء العالم في وقت حرج.

وقال أديتا ماتو، كبير الاقتصاديين لمنطقة شرق آسيا والباسيفيك في البنك الدولي، إنه "من المفهوم بعض الشيء أن تفرض الدول قيوداً على الصادرات، لكن هذه الإجراءات تؤدي دائماً إلى نتائج عكسية".

ونسبت وكالة شينخوا إلى ماتو قوله "إذا فرضت كل دولة قيوداً، فإن الأسعار العالمية سترتفع أكثر من المقدر لها. ويمكن أن ينتهي الأمر إلى سياسة الانهزام الذاتي".

وقال الخبير الاقتصادي في البنك الدولي إن "مثل هذه الإجراءات ستضرب تلك الدول التي تعتمد على الإمدادات الطبية بشكل ماس، وخاصة الدول الفقيرة التي تستورد الكثير من الأدوية وأجهزة التنفس والأقنعة مثل لاوس وميانمار".

وشاطره في الرأي كثيرون بما في ذلك تشاد باون، الباحث البارز بمعهد بيترسون للاقتصاد الدولي، الذي قال إن قيود التصدير التي فرضها الاتحاد الأوروبي على بعض المنتجات الطبية يمكن أن "تعرض أنظمة الرعاية الصحية للخطر" في الدول النامية في أوروبا الشرقية وجنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا، والتي تعتمد على الكتل في الإمدادات الطبية.

وكتب باون في تحليل حديث أن الرأس الأخضر، على سبيل المثال، تستورد 91 في المئة من وأقيات الوجه والقفازات الطبية من الاتحاد الأوروبي. إذا تم قطع هذه الإمدادات الطبية من جانب الاتحاد الأوروبي، فإن النقص في هذه المنتجات يمكن أن يحد من جودة الرعاية المتاحة لمرضى فايروس كورونا الجديد ويترك المهنيين الطبيين في خطر.

وقال دان إيكسنسون، مدير مركز هيريت ستيفيل لدراسات السياسة التجارية التابع لمعهد كاتو، "نحن نتاجر لنتمكن من الانتقال من حالة الكفاف إلى الوفرة. وعندما نقيد التجارة، فإننا نحد من نطاق التخصص وعندما نحد من نطاق التخصص، فإننا ننتج ونستهلك ونوفر أقل مما نستطيع".

وقال إيكسنسون في مقال بعنوان "الحماية تقتل" نشر الأسبوع الماضي "هذا صحيح بغض النظر عن المنتجات أو الخدمات المقيدة وبغض النظر عن المبررات التي قدمها صانعو السياسة لهذه القيود".

وحتت جينيفر هيلمان، وهي باحثة كبيرة في التجارة والاقتصاد السياسي الدولي في مجلس العلاقات الخارجية، على عدم فرض رسوم جمركية أو قيود على الصادرات بحيث "يمكن أن تنتقل الإمدادات المطلوبة إلى الأماكن التي تحتاج إليها".

وليست القيود الجديدة فقط هي التي تقلق الاقتصاديين، بل القيود لهذه القيود.

وحتت جينيفر هيلمان، وهي باحثة كبيرة في التجارة والاقتصاد السياسي الدولي في مجلس العلاقات الخارجية، على عدم فرض رسوم جمركية أو قيود على الصادرات بحيث "يمكن أن تنتقل الإمدادات المطلوبة إلى الأماكن التي تحتاج إليها".

وليست القيود الجديدة فقط هي التي تقلق الاقتصاديين، بل القيود لهذه القيود.

وحتت جينيفر هيلمان، وهي باحثة كبيرة في التجارة والاقتصاد السياسي الدولي في مجلس العلاقات الخارجية، على عدم فرض رسوم جمركية أو قيود على الصادرات بحيث "يمكن أن تنتقل الإمدادات المطلوبة إلى الأماكن التي تحتاج إليها".

وليست القيود الجديدة فقط هي التي تقلق الاقتصاديين، بل القيود لهذه القيود.

وحتت جينيفر هيلمان، وهي باحثة كبيرة في التجارة والاقتصاد السياسي الدولي في مجلس العلاقات الخارجية، على عدم فرض رسوم جمركية أو قيود على الصادرات بحيث "يمكن أن تنتقل الإمدادات المطلوبة إلى الأماكن التي تحتاج إليها".

وليست القيود الجديدة فقط هي التي تقلق الاقتصاديين، بل القيود لهذه القيود.

لبنان يغامر بأولى خطوات فك ارتباط الليرة بالدولار

السماح للبنوك بتطبيق سعر 2600 ليرة للدولار للحسابات الصغيرة



قدرة شرائية أقل لليرة اللبنانية

"ولاجل هذه الأسباب، ولوقف استنزاف الاحتياطات، قررت الدولة تعليق سداد السندات الدولية وتعيين استشاري دولي مالي وأخر قانوني لموازنة الحكومة". وكانت المجموعة التي تأسست في 2013، أعلنت في آخر اجتماع لها بباريس العام الماضي، استعداد المجتمع الدولي لمساعدة لبنان في تخطي أزمته المالية، بشرط قيام حكومة فعالة وذات مصداقية وقادرة على مكافحة الفساد.

وقال عون "نعول وبشكل كبير على التمويل الذي تم التعهد به وبالبلغ 11 مليار دولار في مؤتمر سيدر في باريس، والذي سيخصص بشكل أساسي للاستثمار في مشاريع البنية التحتية". ويجمع المحللون على استبعاد حصول لبنان على دعم دولي أو برنامج إنقاذ من صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، إلا بعد إصلاحات سياسية تخفف معارضة الدول المانحة لدور حزب الله في الحكومة.

ويعاني لبنان أيضاً من توقف ودائع المغتربين اللبنانيين، التي كانت مصدراً أساسياً لإدانة الاقتصاد، وذلك بسبب توقف المصارف اللبنانية عن السماح لهم بويرى محللون أن انشغال جميع دول العالم بأزمة اقتصادية عالمية كبيرة نتيجة تداعيات تفشي فايروس كورونا المستجد، يقام انعدام فرص حصوله على الدعم الدولي.

للمرة الأولى، في وقت يمر فيه بأزمة مالية ضارية منذ شهر، ليدشن محادثات معقدة لإعادة هيكلة الدين في أواخر مارس الماضي.

وتفاقت مشكلات لبنان جراء إجراءات العزل العام بسبب فايروس كورونا وفي ظل انخفاض قيمة العملة وتقلص الاحتياطات وتصاعد التضخم. وقال دياب إن الحكومة اللبنانية قررت "إجراء تدقيق في حسابات المصرف المركزي وفاء منا بوعد الشفافية، ولتعزيز موقفنا التفاوضي في هذه الفترة الصعبة من تاريخ لبنان".

ارتباط الليرة بالدولار منذ عقود إحدى الركائز الأساسية للاقتصاد اللبناني يمكن لفك الارتباط أن يقوض النظام المصرفي

في هذه الأثناء رسم الرئيس اللبناني ميشال عون صورة قاتمة لمستقبل لبنان، حين رجح دخوله في أزمة غير مسبقة تتسم بانكماش اقتصادي، ونقص حاد في العملات الأجنبية، وارتفاع البطالة والفقر وصعود في الأسعار.

وأضاف في كلمة له أمام أعضاء مجموعة الدعم الدولية من أجل لبنان، أنه

اتخذ لبنان خطوة أولية في مسار الرضوخ لواقع الفجوة الهائلة بين سعر الليرة الرسمي وأسعارها في السوق السوداء، ليفتح الطريق أمام فك ارتباط الليرة بالدولار، الذي كان لعقود إحدى الركائز الأساسية للاقتصاد اللبناني.

بيروت - كشفت مصادر مطلعة أن مصرف لبنان المركزي اتخذ إجراءات تعترف رسمياً لأول مرة بسعر الليرة في السوق السوداء، الذي يقل بأكثر من 60 في المئة عن السعر الرسمي.

وأكدت أن البنوك اللبنانية ستبدأ بتطبيق سعر صرف يبلغ 2600 ليرة للدولار على عمليات السحب من الحسابات الصغيرة التي تصل إلى خمسة ملايين ليرة، تنفيذاً لتعميم جديد صدر عن البنك المركزي يوم الجمعة.

ويصطدم ذلك مع تأكيد محافظ البنك المركزي رياض سلامة نهاية الأسبوع الماضي أن لبنان ما زال يطبق سعر صرف رسمياً يبلغ 1507.5 ليرة للدولار على معاملات البنوك وواردات المواد الضرورية.

ويقول التعميم الصادر يوم الجمعة إنه يمكن السحب من الودائع البالغة ثلاثة آلاف دولار أو أقل بالليرة اللبنانية بسعر "السوق" بما يسمح لصغار المودعين بتدبير السيولة رغم قيود مصرفية صارمة.

وقال مصدر مصرفي رفيع إن هذا السعر، الذي يسري على الودائع البالغة

أسواق المال تبدأ الخروج من قاع التشاؤم

وفي الأسواق الأوروبية عم الضوء الأخضر وسجلت معظم المؤشرات ارتفاعات بنسب تقارب 4 في المئة، وكان أكبر في البورصة الألمانية التي ارتفعت بنحو 5 في المئة.

كما قفزت مؤشرات الأسهم الأمريكية بنسب مماثلة الاثنين بعد أن أبدى الرئيس دونالد ترامب أملاً في أن تكون أزمة فايروس كورونا "بصدد الانحسار" في بعض الولايات الأشد تضرراً.

ولا تمثل مكاسب الاثنين سوى قفزة ضئيلة من الخسائر التي تكبدتها أسواق المال العالمية خلال الأسابيع الماضية والتي تراوحت بين عشرين إلى 30 في المئة مقارنة بمستويات بداية العام. ويختزل مؤشر ستوكس 600 الذي يضم أكبر 600 شركة أوروبية أزمة الأسواق، حيث فقدت تلك الشركات أكثر من ثلاثة تريليونات دولار من قيمتها السوقية منذ بداية فبراير الماضي.

ودفع تباطؤ النشاط الاقتصادي قطاعات عديدة إلى حافة الانهيار، مجبراً الشركات على تعليق توزيعات الأرباح وعمليات إعادة شراء الأسهم من أجل تدعيم السيولة.

وأغلق المؤشر الرئيسي لبورصة ابوظبي على ارتفاع 1.3 في المئة مدعوماً بزيادة 3.5 في المئة لسهم بنك ابوظبي الأول، أكبر بنوك البلاد، في حين ارتفع مؤشر سوق دبي بنسبة 0.6 في المئة بمساعدة قفزة لسهم إعمار العقارية القيادي بنسبة 4.7 في المئة.

وسجلت أسواق الخليج الأخرى ارتفاعات متباينة، باستثناء مؤشر بورصة البحرين الذي انخفض بنسبة 0.9 في المئة.

وارتفعت معظم الأسواق الآسيوية وخاصة في اليابان وهونغ كونغ، حيث سجل مؤشر نيكاي في بورصة طوكيو أعلى إقبال له منذ أسبوع مرتفعاً في نهاية تعاملات الاثنين بنسبة 4.2 في المئة. وتعدى ذلك الارتفاع حالة الغموض المحيطة بإغلاق عام محتمل في طوكيو، والذي حد من المكاسب بسبب بقاء بعض المستثمرين خارج السوق.

وقال ماساهيرو إيتشيكاوا، كبير الاستراتيجيين في سوميتومو ميتسوبي لإدارة الأصول، "إن اتجاه منحني عدد إصابات فايروس كورونا المستجد ووفياته هو ما يهم السوق حالياً".

قدمت تحركات أسواق المال العالمية أكبر مؤشر الاثنين على أنها بدأت الخروج من قاع التشاؤم بعد بيانات تظهر أن إيطاليا وإسبانيا تجاوزتا ذروة أزمة الوباء، ليسمح ذلك بتسجيل ارتفاعات ملحوظة في معظم أسواق الأسهم العالمية ويضمنها الخليجية.

لندن - رحبت أسواق المال العالمية الاثنين بأولى إشارات انحسار الغموض بشأن مستقبل تفشي وباء فايروس كورونا المستجد رغم أن الأزمة لم تصل إلى ذروة قسوتها في معظم بلدان العالم حتى الآن.

وسجلت معظم أسواق الأسهم الآسيوية والأوروبية والأميركية وبورصات دول الخليج ارتفاعات ملحوظة الاثنين بعد ظهور ضوء في نفق الوباء الطويل تمثل في تباطؤ في وفيات فايروس كورونا في إيطاليا وفرنسا وإسبانيا.

وانشاع ذلك التحول بعض الآمال بأن سياسات الإغلاق العامة المطبقة في معظم أنحاء العالم بدأت تؤتي ثمارها. وأغلقت معظم الأسهم بالشرق الأوسط على ارتفاع الاثنين تماشيًا مع المعنويات الإيجابية في الأسواق



وصعد المؤشر القياسي للبورصة السعودية 1.6 في المئة، مع ارتفاع سهم شركة النفط العملاقة أرامكو بنسبة 1.4 في المئة، بعد تأكيد مفاوض روسي أن السعودية وروسيا "قريبان جداً" من اتفاق على خفض إنتاج الخام من أجل تقليص تخمة المعروض في السوق العالمية.